رقمنة مصالح أنظمة الضرائب والجمارك في الجزائر ودورها في الأداء الاقتصادي

Digitization of the services of tax and customs systems in Algeria and their role in economic performance

طارق غربي *[1]، عقبة خضير [2]، علي مصطفاوي 3

[1]جامعة الوادي، الجزائر، tarek-gherbi@univ-eloued.dz

[2]جامعة الوادي، الجزائر، khedirokba87@gmail.com

[3]جامعة الوادي، الجزائر، ali-mostefaoui@univ-eloued.dz

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على رقمنة النظام الضريبي والجمركي ودورها في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري. تناولنا مفهوم الرقمنة وواقع استخدامها في كل من النظامين الجبائي والجمركي بالجزائر، بالإضافة إلى دور الرقمنة في الحد من ظاهرتي التهرب والغش في الاقتصاد الوطني، لقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج التالية:

وجدنا أن الجزائر بدأت تتوجه نحو رقمنة النظام الضريبي بإطلاق نظام المعلومات الجبائي "جبايتك"، وهو نظام إلكتروني حديث يركز على عمليات التصريح والتحصيل الضريبي. أما فيما يخص قطاع الجمارك، بدأت الرقمنة باستخدام نظام (*SIGAD*) لتسريع العملية وتطبيق معايير الشفافية وتعزيز الرقابة ودقة الإحصاءات التجارية الخارجية، ثم انتقلت إلى النظام الجديد (*E – DOUANE*) الذي يهدف إلى تحسين إدارة العمليات وتحديثها بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

الكلمات مفتاحية: الرقمنة؛ قطاع الضرائب؛ قطاع الجمارك.

Abstract:

This study aims to shed light on the digitization of the tax and customs system and its role in improving Algerian economic performance. We dealt with the concept of digitization and the reality of its use in both the tax and customs systems in Algeria, in addition to the role of digitization in reducing the phenomena of evasion and fraud in the national economy, we used the descriptive and analytical approach to reach the following results:

We found that Algeria is moving towards digitizing the tax system with the launch of the tax information system "Leviatech", a modern electronic system focused on tax declaration and collection processes. As for the customs sector, digitization began using the SIGAD system to speed up the process, apply transparency standards, enhance control and accuracy of foreign trade statistics, and then moved to the new system (E-DOUANE), which aims to improve and modernize the management of operations in line with modern technological developments.

Keywords: Digitalization; Tax sector; Customs sector.

* غربي طارق.

1. مقدمة :

يعتبر تبني الإدارة الإلكترونية ذا تأثيرٍ عميقٍ في تحسين أداء الإدارة وتعزيز الكفاءة والفعالية في مختلف المجالات. لقد شهدت الجزائر محاولات متعددة تهدف إلى تسريع التحول إلى الإدارة الإلكترونية في العديد من القطاعات، وذلك بهدف تحسين جودة الخدمة العامة وتقريب الإدارة من المواطنين، يعد قطاع المالية واحدا من أبرز القطاعات التي حققت تحولًا رقميا، حيث تم توظيف الأنظمة الإلكترونية والتقنيات الحديثة لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للدولة.

حظي قطاعي الضرائب والجمارك، باعتبارهما جزءين أساسيين من القطاع المالي، بالعديد من المشاريع والمبادرات العملية ضمن إطار الرقمنة، مما يسهم في زيادة العائدات المالية والشفافية بين دافعي الضرائب وتسهيل الرقابة الجبائية، أما إدارة الجمارك فقد تمكنت من تحسين أدائها وتعزيز التجارة الخارجية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وحماية الاقتصاد الوطني، فضلا عن تمويل الخزينة العامة.

نظرا لأهمية موضوع رقمنة الإدارة في الجزائر بشكل عام والقطاع المالي بشكل خاص، لا سيما بعد تداعيات أزمة كورونا التي أبرزت الحاجة الملحة لهذا التحول الرقمي، وهو ما يدفعنا الى طرح التساؤل التالي "**ما هو واقع الرقمنة في قطاع المالية في الجزائر عبر إدارتي الضرائب والجمارك؟**"

2. ماهية الرقمنة المالية في الجزائر:

تعتبر الرقمنة اليوم إحدى الأولويات والمحاور الأساسية للدول. في الفقرات المقبلة، سنلقي الضوء على هذه الأولويات والمحاور الرئيسية للدول حالياً، بالإضافة إلى مناقشة أهمية الرقمنة والأسس التي تقوم عليها.

1.2 تعريف الرقمنة:

فتعرف الرقمنة " أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي" (بوزيدة و حميدوش، 2020، صفحة 44).

كما تعرف الرقمنة أيضا أنها " عبارة عن عملية تحويل مصادر المعلومات من شكلها التقليدي إلى شكلها الرقمي ويتم هذا الإجراء بهدف توفير أكبر قدر من مصادر المعلومات لمدة أطول، وكذلك إيصالها الى أكبر قدر من مصادر المعلومات" (نصيرة، 2021، صفحة 1041)

وتعرف أيضا بأنها: " عملية استنساخ متطورة تقوم على تحويل الوثائق مهما كان شكلها وطبيعتها إلى ملفات ذات شكل رقمي، حيث يتطلب هذا العمل التقني جهد فكري ومكتبي محكم لتنظيم وضبط ما بعد المعلومات من أجل فهرستها وجدولتها ضمن ملف رقمي (سعد الله، 2020، صفحة 183).

2.2 متطلبات الرقمنة:

تستلزم عملية الرقمنة تنسيق جهود شاملة تبدأ بتوفير البنية التحتية الضرورية، يلي ذلك أهمية العنصر البشري المؤهل، والذي يشمل جميع العاملين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات الأخرى ذات الصلة،كما أن الجوانب المالية أساسية، إلى جانب توفير الأجهزة المناسبة لدعم هذه العملية، لا يمكن أيضاً التغاضي عن الإطار القانوني الذي ينظم الأمور لضمان نجاح عملية الرقمنة، لا بد من تحقيق مجموعة شروط

يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- المتطلبات القانونية :

تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل.

– المتطلبات التنظيمية والإدارية:

تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجراءها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

- المتطلبات التقنية:

وهي متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والانترنت، والمتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة تجميع البيانات من مصادرها وجودها، والمتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية

3.2 خصائص الرقمنة:

تتميز الرقمنة بجملة من المتميزات والخصائص نوجزها فيما يلي:

- أداة لحفظ وتخزين المعلومات:

تلعب الوسائط الرقمية دورا حيويا في حفظ المعلومات والبيانات بكفاءة، حيث تعد أقل تعرضا للتلف أو الضياع مقارنة بالوسائط الورقية التقليدية، التي تتأثر بسهولة بمختلف العوامل، يمثل التحول الرقمي خطوة نوعية في طرق التخزين، فهو يتيح الاحتفاظ بكم هائل من الملفات والوثائق على أجهزة إلكترونية صغيرة يبرز هذا التطور بشكل لافت عند مقارنته بالطرق التقليدية لتخزين الأوراق، والتي تتطلب مساحات كبيرة قد لا تكون متوفرة دائما (بطاط، 2021، الصفحات 126-127)

- إمكانية الاقتسام والمشاركة:

توفر الرقمنة للأفراد والمؤسسات فرصة لتبادل ومشاركة المعلومات بشكل واسع وبتكاليف منخفضة.

- **الفعالية والتفاعل:**

تمنح الرقمنة فرصة لزيادة الكفاءة من خلال توفير الوقت وتقليل الجهد والتكاليف، مما يجعلها أداة قوية وفعالة فهي تعزز تبادل الأفكار والمعلومات والآراء بين المستخدمين المختلفين، الأمر الذي يساعد على تعزيز التفاعل وتوزيع الأدوار والمنافع بينهم بشكل متزامن.

- **القابلية للحركية والتوصيل:**

توفر هذه الوسائط للمستخدمين إمكانية الاستفادة من خدماتها أثناء تنقلهم عبر أجهزة مثل الكمبيوتر المحمول والهاتف المحمول، مما يسهل الوصول إليها لعدد أكبر من المهتمين دون الحاجة إلى تدخل بشري مباشر

علاوة على ذلك، يمكن تحويل هذه الوسائط بين أشكال متعددة، مثل تحويل الرسائل الصوتية إلى نصوص مكتوبة أو منطوقة، وهو ما لا يتوفر في النسخ التقليدية للمعلومات والملفات.

-العولمة وسرعة التداول والانتشار:

تشهد الوسائط الرقمية اليوم تطوراً مذهلاً في سرعة تداول المعلومات بين الأفراد والمجتمعات، مما يمنحها ميزة فريدة جعلت العالم يبدو كقرية صغيرة مترابطة، بفضل الإنترنت، أصبحت هذه الوسائط تتمتع بانتشار عالمي هائل، حيث يمكن من خلالها تبادل كمية ضخمة من المعلومات والبيانات بأقصى سرعة ممكنة، هذه الديناميكية الحديثة تسهم في تعزيز التواصل العالمي وتدعم عملية التعليم والنمو الاقتصادي والثقافي عبر القارات كافة (مشهور، 2003، صفحة 07)

4.2. ركائز وعناصر رقمنة القطاع المالي:

يتطلب التحول إلى الإدارة الرقمية في القطاع المالي عدة ركائز أساسية :

-**السياسية والقانونية:** تحتاج إلى دعم سياسي قوي واستراتيجية تحويل رقمي متكاملة، مع توفير الدعم المادي والمعنوي وإزالة العقبات، ووضع التشريعات اللازمة لتفعيل التحول الرقمي .

-الإدارية والأمنية : تتطلب خطط تأسيس ومتابعة فعالة، مع تحديث برامج الإصلاح الإداري وتنظيم العمل بدقة، وضمان كفاءة الأجهزة الإدارية في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وحماية الأنظمة من أي خطر .

-الاقتصادية والاجتماعية : تشترط تعبئة مجتمعية تدعم التحول الرقمي وتفهم الفوائد التقنية للعمل الإداري، واستخدام وسائل الإعلام لنشر ثقافة الإدارة الرقمية، مع توفير تدريب للمواطنين، يلزم تخصيص ميزانية كافية للمشاريع والاستثمار في تقنيات الاتصال .

-البنية التحتية : تحتاج بنية تحتية قوية تشمل شبكات إنترنت وأنظمة تكنولوجية متطورة لوجود تواصل فعّال بين الأجهزة الإدارية والمالية، ما يتطلب استثمارات مالية وبشرية كبيرة وقد يستغرق عدة سنوات لتحقيقه.

3 التأطير القانوني لعملية الرقمنة في الجزائر:

تعد عملية وضع سياسة التنمية الرقمية في البلدان النامية تحديا كبيرا، فهي تتطلب إبداعا ووعيا عاليا لتنفيذها، ومع ذلك تفتقر العديد من القيادات السياسية والإدارية إلى هذه القدرات، تجد هذه القيادات نفسها مترددة بين ضرورة الرقمنة وأولوياتها، هذا الوضع يدفع الجهات الإدارية إلى انتظار إطار قانوني ملزم قبل الشروع في عملية الرقمنة، رغم أن التحول الرقمي يجب أن يكون جزءا من مهامها دون الحاجة إلى نص قانوني ملزم، فعملية الرقمنة تعتبر تطبيقاً طبيعياً لمبدأ التغيير والتكييف، وهو مبدأ دستوري لا يتطلب تشريعا واضحا للإلزام به.

لطالما كان قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية يخضع لسيطرة احتكارية في العديد من الدول، حيث كانت الحكومة تملك الحق الحصري في استغلال هذا القطاع الحيوي، استمر هذا الاحتكار حتى عام 1984، حين بدأت التكنولوجيا تلعب دورا مؤثرا في إدخال تغييرات جذرية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الرائدة في هذا المجال، حيث أطلقت عملية تحرير القطاعات الشبكية، مما مهد الطريق لفتح الأسواق أمام المنافسة ومنح الشركات الخاصة فرصة دخول هذا المجال عقب هذه المبادرة الأمريكية، انتشرت موجة التحرير إلى المملكة المتحدة واليابان، ومنها امتدت إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي وأثرت في كل أنحاء العالم تدريجيًا، حيث بدأت هذه الدول في تفكيك الاحتكارات الحكومية وتعزيز المنافسة لتعزيز الابتكار وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية (نصيرة، 2021، صفحة 1041).

انفتاح قطاع الاتصالات على المنافسة لا يعني زوال فكرة المرفق العام، بل يؤثر على تنظيمه وقد ينعكس على المستعملين حسب موقعهم الجغرافي أو المالي، لذا أقر المشرع الجزائري الخدمة الشاملة في القانون رقم 11-01 لضمان حماية المستعملين من الممارسات غير القانونية في هذا القطاع، أولى المشرع اهتماماً بعملية الرقمنة كخطوة أولى قبل مشروع الجزائر الإلكترونية، وتم فتح قطاع الاتصالات لتطوير الخدمة العامة، وإقرار قوانين لدعم الإدارة الإلكترونية، واكب المشرع

تطورات التكنولوجيا بتناول قضايا الغش المعلوماتي في القانون رقم 32-19 وقانون الوقاية من الجرائم التكنولوجية رقم 19-14، في 2013 نظم عملية التوقيع والتصديق الإلكتروني، مؤكداً على أهمية الرقمنة في الإدارة وإمكانية استخدامها للإجراءات الإلكترونية.

عرفت سنة 2018المصادقة على القانون الجديد للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الذي ينص على العديد من الإجراءات الجديدة، أهمها فتح المجال أمام الشركات الخاصة الناشطة في مجال التزويد بخدمات الأنترنيت (نصيرة، 2021، صفحة 1042)، فبالرغم من أن شركة "اتصالات الجزائر" تبقى هي المسؤولة عن تزويد هذه الشركات بخدمات الأنترنيت، إلا أن هذه الشركات التي يعتبرها القانون موزعة فقط،في عام 2019، تم التصديق على قانون جديد للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، والذي سمح للشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت، مع بقاء شركة اتصالات الجزائر كمزود رئيسي، هذا القانون يشجع المنافسة ويحسن العروض الترويجية ويخفف من أعباء الصيانة كما يسمح للمواطنين بالانتقال بين شركات الهاتف المحمول بدون تغيير أرقامهم، ويعزز الخيارات التكنولوجية مع دخول المنتجات الجزائرية للسوق، مثل علامتي سامسونغ وإل جي. علاوة على ذلك، أُقر قانون لتعزيز التجارة الإلكترونية، وضمان أمانها بتحديد التزامات الموردين والعملاء، إضافة لتشجيع الدفع الإلكتروني في المعاملات المالية لاستقطاب الأموال من الاقتصاد الموازي من خلال توقيع اتفاقيات مع مؤسسات لتسهيل الدفع بالبطاقة الذهبية وتشجيع المتاجر على استخدام أجهزة الدفع الإلكتروني.

4. واقع الرقمنة في قطاعي الضرائب في الجزائر:

شهدت إدارة الضرائب والجمارك، على غرار العديد من المؤسسات والإدارات العامة الأخرى في البلاد، تحولا كبيرًا مدفوعا بالتوجه العام نحو الاعتماد على الرقمنة في كافة جوانب عملها، وقد عملت هذه الإدارة على تطوير مجموعة واسعة من البرامج والتطبيقات المبتكرة التي صممت بعناية لتحسين الكفاءة واستغلال التكنولوجيا الحديثة بشكل مثالي، الهدف الأساسي من هذه التحسينات هو تحقيق أرقى مراتب الأداء وتحقيق الغايات المرجوة، وذلك من خلال دمج تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة التي تسهم في تحسين عملياتها وإجراءاتها اليومية، وفي ما يلي نستعرض جدول للوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام- المديرية العامة للضرائب :

الجدول رقم: (01) الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام- المديرية العامة للضرائب لسنة2023 مقارنة لنفس الفترة من 2019 الى 2022 (بملايين الدولارات)

الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام –المديرية العامة للضرائب

تطور التحصيل للثماني أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنة مع نفس الفترة من 2019 إلى2022 (بملايين الدينارات دج)

	التحصيل حتى 2023/08/31	التحصيل حتى 2022/08/31	التطور (%) (*)	التحصيل حتى 2021/08/31	التطور (%) (**)	التحصيل حتى 2020/08/31	التطور (%) (***)	التحصيل حتى 2019/08/31	التطور (%) (****)
1.الضرائب المباشرة	1 223 713	953 532	28,3%	972 801	25,8%	977 265	25,2%	1 056 007	15,9%
2. حقوق التسجيل والطابع	86 415	66 340	30,3%	60 540	42,7%	49 899	73,2%	63 629	35,8%
3. الرسم على القيمة المضافة (ر.ق.م)	392 970	340 676	15,4%	299 271	31,3%	275 611	42,6%	298 236	31,8%
4. الرسم الداخلي للاستهلاك	53 256	47 731	11,6%	45 310	17,5%	44 726	19,1%	42 941	24,0%
5. الرسم على المنتجات البترولية	124 065	123 157	0,7%	122 100	1,6%	80 228	54,6%	82 498	50,4%
6. الضرائبغير المباشرة	40 827	37 251	9,6%	27 698	47,4%	22 448	81,9%	14 160	188,3%
7. إيرادات مختلفة للميزانية	22 656	20 275	11,7%	20 768	9,1%	19 641	15,3%	13 619	66,4%
8. إيرادات أخرى للرسم على رقم الأعمال	26 450	22 016	20,1%	12 448	112,5%	13 151	101,1%	3 145	741,0%
9. رسم الفعالية والاستهلاك وبيع المنتجات الطاقوية	4 675	2 860	63,5%	3 138	49,0%	2 096	123,1%	/	/
10. إيرادات أخرى تستفيد منها الجماعات المحلية والحسابات الخاصة	29 502	27 576	7,0%	27 561	7,0%	15 166	94,5%	26 423	11,6%
إجمالي المداخيل الجبائية العادية DGI Σ (1 إلى 10)	2 004 529	1 641 413	22,1%	1 591 637	25,9%	1 500 231	33,6%	1 600 658	25,2%
إجمالي المداخيل الجبائية العادية DGI استثناء الضريبة على الدخل الإجمالي الأجور	1 418 719	1 171 572	21%	1 060 594	34%	982 983	44%	1 083 411	31%
الجباية البترولية الخام	3 985 691	3 344 201	19,2%	1 696 443	134,9%	1 394 013	185,9%	1 796 326	121,9%
المجموع العام	**5 990 220**	**4 985 614**	**20,2%**	**3 288 079**	**82,2%**	**2 894 244**	**107,0%**	**3 396 985**	**76,3%**

(*) سنة 2022/2023 ، (**) سنة 2021/2023، (***) سنة2020/2023، (****)سنة 2019/2023

المصدر: النشرة الإعلامية للمديرية العامة للضرائب – عدد خاص،نوفمبر 2023

file:///C:/Users/LAPTA/Downloads/Lettre_DGI_special_assises_AR.pdf

كشف تحليل الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خلال الثمانية أشهر الأولى من عام، 2023عن زيادة إيجابية بنسبة ، 22.1%وهذا مقارنة بتلك المحصلة في نفس الفترة من عام ،2022حيث بلغت 2004.5مليار دينار جزائري، ما يمثل 71 % من المبلغ الإجمالي للإرادات الجبائية العادية، إن مقاربة الإيرادات الجبائية العادية المحصلة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2023مع تلك المحصلة في سنة ، 2019 أي قبل جائحة كوفيد- ،19سمحت بملاحظة زيادة قدرها 25.2% و من جهة أخرى ، تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خارج الضريبة على الدخل الإجمالي / الأجور، للثمانية الأشهر الأولى من سنة ،2023شهدت زيادة بنسبة ،21%مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022وبنسبة 31%من سنة 2019 كما أن الإيرادات الجبائية الإجمالية بما في ذلك الجباية البترولية، بلغت خلال ثمانية أشهر من سنة 2023قيمة قدرها 5.990مليار دج، أي بزيادة قدرها % 20.2بعنوان نفس الفترة من سنة 2022و% 76.3مقارنة بنفس الفترة من سنة ، 2019 إن إرتفاع تحصيل الجباية العادية، ينتج من جهة، عن تطبيق قرارات السلطات العمومية لإنعاش النشاط الاقتصادي، ومن جهة أخرى إلى تنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من 2021إلى ، 2023وكذلك إلى تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

1.4 النظام المعلوماتي الجبائيSAP:

وهو إدراج التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال في الإدارة الجبائية يمثل خطوة مهمة في سياق برنامج التحديث المستمر، للاستفادة من الخبرات العالمية، تم التعاون مع مكتب استشاري أجنبي بهدف إطلاق مشروع جديد من خلال إعداد دفتر شروط يلبي كل من الاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية والمهام المهنية للمديرية العامة للضرائب، في نهاية الأمر تم التعاقد مع الشركة الإسبانية "إندرا سيستماس""Indra-sistemas" لشراء وتطوير نظام معلوماتي متكامل يتكون من 23 مرحلة، تبدأ من التأطير وتنتهي بمرحلة الصيانة والضمان (قوادري ، 2022، صفحة 240).

1.1.4 أهداف النظام المعلوماتي الجبائيSAP:

توجد أهداف عديدة نذكر أهمها:

– تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأملاك التي يتوفر عليها هؤلاء؛

– اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها

وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم؛241

– التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية؛

– إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

2.1.4النتائج المنتظرة من النظام المعلوماتي SAP:

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

– التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان؛

– نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي؛

– ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة؛

– التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة؛

– تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعا لكل قطاع نشاطي؛

– تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار؛

– التحكم الأفضل في الموارد الجبائية؛

– محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني؛

– –مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها؛

– تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة.

2.4.نظام المعلومات الجبائي جبايتك"jibaya tic"

يعتبر إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب "جبايتك" خطوة مهمة في تعزيز الإدارة الجبائية. وقد تم ذلك من خلال تقوية البنية التكنولوجية وتطوير الخدمات الإلكترونية، فضلاً عن تحسين بيئة العمل للمؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي. في البداية، تم تقديم خدمات بوابة "جبايتك" للمؤسسات المرتبطة بمركز الضرائب، وسيتم توسيع نطاقها تدريجياً لتشمل مراكز الضرائب والمراكز الجوارية الأخرى بالإضافة إلى مديرية كبريات المؤسسات.

1.2.4 تعريف نظام المعلومات الجبائي جبايتك"jibaya tic"

أعلنت وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب في عام 2013عبر موقعها الإلكتروني أن النظام المعلوماتي للمديرية الذي يتم تطويره سيُطلق عليه اسم" جبايتك ."يعود أصل هذا المصطلح إلى كلمة "جباية " باللغة العربية و (TIC)التي ترمز لتكنولوجيا الإعلام والاتصال. يجمع النظام بين هذه العناصر ليضع المستخدم في مركز العملية كونه العامل الرئيسي المؤثر الذي يشارك في النظام الضريبي ويستفيد من الخدمات المقدمة بأفضل صورة، يركز النظام على تحويل جميع العمليات الجبائية إلى طابع غير مادي وتفعيل الأتمتة الكاملة لإجراءات معالجة السندات .يهدف هذا إلى تقديم دعم تكنولوجي للإدارة الضريبية لتنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها وتوسيع فرص التطوير المستقبلي، جمع المعلومات الضريبية وتسهيل تداولها يعد من أساسيات نظام جبايتك، الذي يعتبر أحد أهم تقنيات الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية، وبالتالي تتعتبر جبايتك البوابة الجديدة لإدارة الضرائب في الجزائر .فهي تقدم خدمات تقديم الإقرار الضريبي عبر الإنترنت، مما يمنح دافعي الضرائب فرصة لتسوية مسؤولياتهم الضريبية بسهولة،كما يمكنهم بدء عملية دفع مريحة عبر التحويل ضمن النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الإنترنت مصحوبًا بإصدار أمر تحويل مرتبط وفقًا لما تحدده هذه الخدمة.

تعد "جبايتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب في الجزائر، حيث توفر خدمات الإقرار الضريبي عن بُعد . تمنح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتسوية التزاماتهم الضريبية عبر الإنترنت، وتسهِّل بدء عملية دفع ميسَّرة من خلال التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، يتعين على المستخدم أن يرفق الإعلان عبر

الإنترنت بإصدار أمر التحويل المرتبط، حسب الشروط المنصوص عليها في هذه الخدمة (المديرية العامة للضرائب)

- **مزايا النظام المعلوماتي جبايتك فيما يخص الإدارة:**

– التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي؛

– التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة؛

-رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية؛

-التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيس ي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة؛

-رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقاربة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض؛

-الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط؛

-تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الإستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات؛

– تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

- **مزايا النظام المعلوماتي جبايتك فيما يخص المكلفين بالضريبة:**

-إجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛

-الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24سا خلال كامل أيام الأسبوع؛

-تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية؛

-الولوج إلى إستمارته التصريحية المودعة والإطلاع عليها؛

-الدفع عن طريق الأنترنت لضرائبه ورسومه؛

-الإطلاع على دينه الجبائي الكلي؛ – طلب الشهادات الجبائية؛

-تقديم طعون (طعون ولائية ، تخفيض مشروط وغيرها)؛

-طلب امتيازات جبائية.

3.4. بوابة التصريح والدفع الالكتروني "مساهمتك

تعد البوابة الالكترونية "مساهمتك" إجراء جديد في التعامل المالي عن بعد، الهدف منه تخفيف الإجراءات الإدارية وتبسيط الالتزامات للمكلفين من خلال الترخيص لهم الالتزامات التصريح وتسديد الضرائب عن بعد بواسطة شبكة الأنترنيت، إن الانخراط في هذه الخدمة يعطي المكلف بالضريبة الحق في فضاء خاص وآمن في بوابة "مساهمتك" والتي تتوافر على الخصائص والوظائف التالية:

-الوصول إلى بيانات ومعطيات التعريف الخاصة

-المساعدة في إدخال بيانات التصريحات بالضرائب والرسوم مع إمكانية الحساب التلقائي لها، وتسديدها عن طريق البطاقة البنكية أو الذهبية البريدية.

-المتابعة المستمرة للتصريحات الصادرة وعمليات الدفع والتسديد التي تم إجراؤها، وتوثيق كامل العروض وبرامج خدمات بوابة **"مساهمتك "**

في النهاية، يمكن القول إن إدارة الضرائب تبذل قصارى جهدها لمواكبة التحول الرقمي من خلال تنفيذ وظائفها الإدارية إلكترونيا، هذا قد يساهم في تبسيط النظام الضريبي وزيادة الكفاءة المالية للتحصيل العادي، على الرغم من أن الأهداف المأمولة قد لا تكون تحقق بالكامل بعد.

5. واقع الرقمنة في قطاعي الجمارك في الجزائر:

لعل انتشار الخدمات الالكترونية وما تتيحه من مرونة في التعامل باختصار المسافات والوقت وتقليص كلفة الإجراءات، دفع بإدارة الجمارك إلى تخطي عقبات ومشاكل الإدارة الجمركية التقليدية والضغط المتزايد الناتج عن التجارة الخارجية، بالتوجه إلى تغيير نمط التسيير، والانتقال من الإدارة التقليدية اليدوية إلى الإدارة الإلكترونية للتحسين من أداء الخدمة الجمركية والتقرب أكثر إلى المتعاملين الاقتصاديين بالخصوص المستثمرين الأجانب.

إضافة الى كل ما سبق، يؤدي إنشاء إطار قانوني ذوي ومتماسك لحماية البيانات في الجزائر إلى بناء النقد مع الدول والكيانات الأجنبية المختلفة، ولا بودر إطاراً ومعايير مشتركة التعامل مع الديانات، وتعزيز الثقة في أمن وخصوصية العمليات التجارية عن الحدود، تسهل قوانين حماية البيانات المنسقة أيضاً التعاون المولى بين إدارات الجمارك من خلال تمرير التعادل الأسر البيانات وضمان تكاتف الفرص الشركات العاملة عبر المحدودة

1.5. مرحلة النظام المعلوماتي سيغاد (SIGAD) (1995-2019)

وهو نظام إعلام وتسيير الي تم بدء العمل به سنة 1995 يتم بواسطته دراسة ملفات الجمركة، بهدف تعجيل هذه العملية وإضفاء معايير الشفافية وكذا التشديد في عمليات الرقابة والدقة في إحصائيات التجارة الخارجية، ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية، تعمل إدارة الجمارك الجزائرية على توسيع وربط هذا النظام بكل

فروع إدارة الجمارك عبر التراب الوطني، وبالرغم من ان نظام (SIGAD) كان يقدم العديد من الخدمات لإدارة الجمارك إلا أنه تجاوزه الزمن في الوقت الذي تطورت فيه تكنولوجيات المعلومات والاتصال كثيرا، ومن أجل تفادى هذا التأخر كان لابد على إدارة الجمارك التوجه نحو نمط رقمي جديد يحسن من أدائها ويسهل ويسرع من حركة
التجارة الخارجية ويشجع الاستثمار الأجنبي (حليس، 2017/2016، صفحة 54).

1.1.5. مزايا النظام المعلوماتي سيغاد:

يقدم النظام المعلوماتي سي اد جملة من المزايا نذكر منها:

-تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسي واختصار الإجراءات الجمركية.

-ترشيد عمليات الرقابة.

-زيادة مستوى الشفافية في معاملات التجارة الخارجية.

-التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية.

-الدقة في الإحصائيات التجارية المقدمة.

2.1.5 عيوب النظام المعلوماتي سيغاد:

بالرغم من الإيجابيات التي يقدمها هذا النظام إلا أنه تتخلله جملة من السلبيات:

-غياب التكفل بجميع نشاطات الجمارك.

-قدم محطات ومناصب العمل مع خطر فقدان المعطيات.

-صعوبة الحفاظ على شفرة المصدر و تطويرها.

-غياب معايير الترميز و التو ثيق التي تهدد ديمومة الوحدات المتقدمة.

-غياب التأكد الأوتوماتيكي من صحة المعطيات، وكذا غياب أدوات رفع التقارير والانتقائية الآلية للمعطيات.

-طول مدة معالجة البضائع وتعقيد الإجراءات الجمركية وارتفاع التكاليف اللوجستية المرتبطة بتحضير الوثائق (فراح، 2021، صفحة 192)

2.5. مرحلة التحول إلى E – DOUANE :

أطلقت الجمارك الجزائرية نظاما معلوماتيا جديدا يهدف إلى تحسين إدارة العمليات وتحديثها بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة، مما يسهم في تعزيز التجارة الجزائرية وتخفيض التكاليف اللوجستية . هذا النظام المعلوماتي هو نتاج شراكة بين الجزائر وكوريا الجنوبية، حيث تُعَد الأخيرة من الرواد في استخدام الأنظمة المعلوماتية المتقدمة .بالإضافة إلى ذلك، أبرمت إدارة الجمارك اتفاقية مع مؤسسة دعم تطوير الرقمنة

(EADN)، وهي مؤسسة وطنية تهدف إلى مرافقة وتأطير إدارات الجمارك للمساعدة في تحسين وتطوير خدماتها مع الفاعلين الاقتصاديين وفقًا للمعايير الدولية، وتعزيز التجارة الخارجية

ولقد دخل النظام المعلوماتي الجديد للجمارك حيز الخدمة سنو 2021 قصد تقليص آجال الجمركة وتعزيز الرقابة ومكافحة الغش وذلك من خلال: (غزالي، 2021، صفحة 201)

1.2.5 الخدمات الجمركية الإلكترونية الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين:

تعتبر الخدمات الجمركية الإلكترونية المقدمة لفائدة المتعاملين أهم ركائز النظام المعلوماتي الجديد حيث تتضمن

الخدمات التالية:

– تتم عملية تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية إلكترونيًا باستخدام تقنيات الدفع الإلكتروني، مثل بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري .كما تشمل العمليات تحويل الأموال إلكترونيًا أو الدفع عبر الإنترنت لتغطية مختلف الرسوم والتكاليف المرتبطة بإجراءات التخليص الجمركي.

-تتيح الجمركة الإلكترونية للبضائع والسلع للمتعاملين الاقتصاديين إتمام الإجراءات من منازلهم دون الحاجة للتوجه إلى مكاتب الجمارك، مما يساهم في تقليص مدة وإجراءات الجمركة وتجنب الازدحام والطوابير— .

تم تخصيص بوابتين إلكترونيتين، إحداهما لرقمنة عمل موظفي إدارة الجمارك والأخرى للمستخدمين غير الجمركيين مثل المتعاملين الاقتصاديين ووكلاء الجمارك .هذه البوابات تمكنهم من متابعة ملفات الجمركة والتصريحات الخاصة

ببضائعهم ومراقبة وضعها لدى الجمارك (فراح، 2021، صفحة 193).

2.2.5 التسيير الالكتروني التقني للعمل والأداء الجمركي:

لقد مكنت الرقمنة لإدارة الجمارك من تطوير وتحسين الأداء الجمركي، عن طريق ما يلي:

-إدارة إلكترونية لعمليات شحن السلع ومراقبتها من خلال تحديد مواقع الحاويات فورًا في الموانئ والمعابر الحدودية والمطارات .

-متابعة حركة المسافرين وتسجيل بضائعهم الجمركية، ومعالجة تصاريح العملة الصعبة، وتتبع تحركاتهم من وإلى الخارج - .إدارة المخاطر من خلال اختيار دقيق للعمليات الجمركية التي يجب مراقبتها على الحدود البرية والبحرية، بالاعتماد على بيانات وتحليلات علمية، مما يساهم في تقليص نطاق الجمارك وزيادة فعالية الرقابة –تجيع البيانات الإحصائية وتخزين ودراسة المعلومات والأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية وتبادلها مع الهيئات والمؤسسات العمومية الأخرى، وهو ما يكفل مكافحة للغش الجمركي ويساعد في اتخاذ القرار

3.2.5 تسيير العمل الإداري الجمركي:

يقوم النظام المعلوماتي بتعزيز التسيير الإلكتروني الفعال للعمل الإداري من خلال العناصر التالية :

-إدارة شاملة ومتميزة للموارد البشرية عن طريق ضمان تنظيم المسار المهني، والانضباط والتدريب الجيد لأفراد وإطارات الجمارك، إلى جانب إدارة الشؤون المالية والمادية مثل الرواتب والمكافآت

-تسهيل التبادل الإلكتروني للملفات والمعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال التجارة الخارجية، من خلال رقمنة التراخيص والإجازات والتصريحات التي تصدر عن الهيئات الحكومية والإدارية، إضافة إلى رقمنة السندات والوثائق الضرورية لإنجاز عمليات الجمركة وتحركات الأفراد والأموال من وإلى الخارج

4.2.5 الرقابة والتحقيقات ومتابعة المنازعات الجمركية:

يساهم نظام المعلومات لإدارة الجمارك في تمكين إجراء التحقيقات والرقابة الشاملة على عمليات الاستيراد والتصدير بشكل دقيق ومنهجي، مما يساعد في مكافحة جميع أشكال الغش الجمركي .كما يضمن النظام متابعة ملفات النزاعات الجمركية في جوانبها الإدارية والقضائية، بهدف الحد من الجرائم الجمركية وتوقيع العقوبات على المخالفين (فراح، 2021، صفحة 194).

في الختام، يمكن القول إن النظام المعلوماتي الجديد لإدارة الجمارك قد أولى اهتماما شاملا لجميع جوانب النشاط الجمركي، سواء كان ذلك من خلال تحسين خدمات المتعاملين الاقتصاديين أو بتحسين التسيير والتنظيم الإداري والرقابي .وتهدف هذه الجهود إلى تحقيق الأهداف المرجوة خلال السنوات القليلة المقبلة.

6.الخاتمة:

إن دراستنا لموضوع رقمنة المالية العامة في الجزائر إدارتي الضرائب والجمارك نموذجا سمح لنا بالتوصل إلى الخلاصات والنتائج الآتية:

– الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات والبيانات من الشكل التقليدي إلى الرقمي بواسطة استعمال مختلف تقنيات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال

– تساعد الرقمنة في المحافظة على المعلومات والبيانات والاحتفاظ بها لأطول وقت ممكن، وتسهل استرجاعها وتوظيفها وإيصالها في أي وقت أو أي مكان لفائدة جميع المستخدمين دون تكاليف باهظة

– رقمنة المالية العامة هي عملية تعميم تقنية الربط عن بعد بالأنترنت بين مختلف الهيئات والمؤسسات المالية على حسب اختصاصها، وكذا إنشاء بوابات الكترونية من أجل عصرنة الخدمات وتسهيلها لفائدة المتعاملين

– حاولت إدارة الضرائب رقمنة نشاطها ومختلف عملياتها عن طريق مواقع الكترونية وتبني أنظمة معلومات للتصريح والدفع الالكتروني "مساهمتك" و "جبياتيك"، والتي يمكن أن توطد علاقاتها بالمكلفين بالضريبة وتسهل إجراءات التحصيل الضريبي المستحقة عليهم.

– تعمل إدارة الجمارك من خلال نظام المعلومات الجديد إلى زيادة وترقية الاتصال مع مختلف المتعاملين الاقتصاديين بتسهيل وتقليص إجراءات الجمركة مع تعزيز الرقابة الجمركية ومكافحة الغش.

ومن خلال ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات نبرز ها فيما يلي:

– تعميم استخدام الرقمنة على مستوى جميع المديريات والمصالح الضريبية والجمركية على المستوى الوطني، وتعزيز التنسيق فيما بينها

–ضرورة المرافقة التشريعية والتنظيمية لهذا التحول الرقمي، من أجل تجاوز الثغرات القانونية وتعزيز المناخ الاستثماري وتشجيعه لفائدة المتعاملين

– ضرورة التكوين والتحكم الجيد في مختلف تقنيات ووسائل التحول الرقمي.

– توسيع نشر الوعي والتحسيس بأهمية تكنولوجيات ونظم المعلومات لموظفي القطاع العام بصفة عامة وقطاع المالية بصفة خاصة، وكذا حث المتعاملين على اعتماد الرقمنة كوسيلة فعالة في تأدية إجراءات الإدارية ومعاملاتهم المالية

– تطوير البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال من شبكات أنترنيت وأجهزة وبرامج الكترونية متطورة

– السهر على أمن نظم وتقنيات التسيير الجمركي والضريبي المعلوماتي من كل المخاطر والتهديدات المتعلقة بالقرصنة والتجسس الإلكتروني

إن دراستنا لرقمنة المالية العامة في الجزائر، مع التركيز على إداراتي الضرائب والجمارك كنموذج، قادتنا إلى استخلاص النتائج التالية:

– الرقمنة هي عملية تحويل المعلومات والبيانات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي باستخدام تقنيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

–تسهم الرقمنة في الحفاظ على المعلومات والبيانات لأطول فترة ممكنة، كما تسهل استرجاعها وتوظيفها وتبادلها متى وحيثما تطلب الأمر لصالح جميع المستخدمين وبتكاليف منخفضة .

-رقمنة المالية العامة تعني تطبيق الربط عن بعد عبر الإنترنت بين الهيئات والمؤسسات المالية المختلفة وفقا لاختصاصاتها، وإنشاء بوابات إلكترونية لعصرنة وتسهيل الخدمات للمتعاملين.

-سعت إدارة الضرائب إلى رقمنة أنشطتها وعملياتها من خلال مواقع إلكترونية واعتماد أنظمة معلومات للتصريح والدفع الإلكتروني مثل "مساهمتك" و"جبياتيك"، مما يعزز علاقتها بالمكلفين بالضريبة ويسهل عملية تحصيل الضرائب .

-تعمل إدارة الجمارك بنظام معلومات جديد لتحسين الاتصال مع المتعاملين الاقتصاديين بتسهيل الإجراءات الجمركية وتقليصها مع تعزيز الرقابة الجمركية ومكافحة الاحتيال.

بناءً على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات التالية:

-تعميم استخدام الرقمنة في جميع المديريات والمصالح الضريبية والجمركية على المستوى الوطني وتعزيز التنسيق بينها - .ضرورة المرافقة التشريعية والتنظيمية للتحول الرقمي من أجل تجاوز الثغرات القانونية وتعزيز وتحفيز المناخ الاستثماري للمتعاملين.

-ضرورة التدريب والإتقان الجيد لمختلف تقنيات ووسائل التحول الرقمي.

-توسيع الوعي والتوعية بأهمية تكنولوجيا ونظم المعلومات لموظفي القطاع العام بشكل عام وقطاع المالية بشكل خاص، بالإضافة إلى حث المتعاملين على اعتماد الرقمنة كوسيلة فعالة في أداء الإجراءات الإدارية والمعاملات المالية.

-تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل شبكات الإنترنت والأجهزة والبرامج الإلكترونية المتطورة.

-الحرص على أمن نظم وتقنيات التسيير الجمركي والضريبي من المخاطر والتهديدات المتعلقة بالقرصنة والتجسس الإلكتروني.

7.المراجع:

-أحمد مشهور. (2003). تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية. *المؤتمر العربي 3 للمعلومات الصناعية والشبكات*. المنظومة العربية للتربية و الثقافة و العلوم. تاريخ الاسترداد 28 08, 2024

-*المديرية العامة للضرائب*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 09, 2024، من mfdgi: &+q=JIBAYA&https://www..gov.dz/component/finder/search?Itemid=257 =Search

-حميد بوزيدة، و علي حميدوش. (12, 2020). اقتصاديات الأعمال القائمة على الرقمنة "المتطلبات والعوائد" تجارب دولية. *المجلة العالمية المستقبل الإقتصادي، 1*، الصفحات 41-60. تاريخ الاسترداد 29 09, 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138703

-ربيع نصيرة. (2021). حتمية الرقمنة كآلية لتطبيق الإدارة الإلكترونية في الجزائر. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات، 02*، الصفحات 1031-1049. تاريخ الاسترداد 29 09, 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/180561

-رشيد سعد الله. (2020). دور الرقمنة في تحسين خدمات المرفق العمومي، دراسة حالة جامعة محمد بوضياف. *الاستراتيجية والتنمية، 06*، الصفحات 176-197. تاريخ الاسترداد 29 09, 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136388

-عبد القادر حليس. (2017/2016). تطوير أداء القطا الجمر ي و أ ره عرى تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري. *أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية*، 54. سطيف: جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر. تاريخ الاسترداد 02 10, 2024

-فريال فراح. (2021). رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال من sigad إلى e- douane. *مجلة المجهل الاقتصادي، العدد02*، الصفحات 189-196. تاريخ الاسترداد 02 10, 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/166279

-محمد قوادري . (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر. *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد02*، الصفحات 235-248. تاريخ الاسترداد 28 08, 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/206136

-نصيرة غزالي. (2021). تكييف مهام إدارة الجمارك مع الاتفاقيات والمنظمات الجمركية وسبل عصرنتها لتحسين نشاطاتها الجمركية. *المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد 1*، الصفحات 194-209. تاريخ الاسترداد 02 10, 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146738

-نور الدين بطاط. (2021). الرقمنة وإسهاماتها في تحديث الإدارة الرياضي. *مجلة علوم الاداء الرياضي، العدد الأول*، الصفحات 120-138. تاريخ الاسترداد 25 08, 2024، من https://www.asjp.cerist.dz/en/article/165821